مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

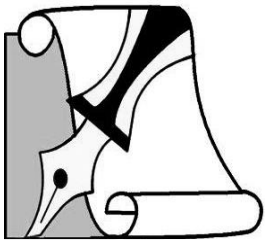

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" ودور الطاقة في الصراع الإقليمي

1 – مدخل:

أصبحت قضية الصراع على الطاقة ومَوارِدها في القرن الحادي والعشرين، عنصراً محورياً في رَسم مَلامِح النظام الدولي والإقليمي، ولم تعُد مجرّد سلعة اقتصادية؛ بل أداة جيوسياسية فعّالة تُسهِم في تعزيز النفوذ أو إضعافه. ويُشَكّل النفط والغاز الطبيعي ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي، ممّا يجعل التحكّم في إنتاجهما ونقلهما واستهلاكهما عاملاً مؤثّراً في استقرار أو توتّر العلاقات بين الدول. ولا شكّ بأن الطاقة تمتلك بُعْداً استراتيجياً يتجاوز بُعْدَها الاقتصادي. فالدول الغنيّة بالمَوارِد تسعى لاستغلال احتياطاتها لتعزيز مَكانتها الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال، تستعمل دول الخليج العربية صادرات النفط والغاز كوسيلة لتقوية تحالفاتها مع القوى الكبرى، بينما تُوَظّف إيران ورَقة مضيق هرمز كأداة ردع ضدّ أيّ تهديدات خارجية. وبتعبير آخر، تُشَكّل السيطرة على مَصادر الطاقة وطُرُق نقلها أحد أهم أسباب التوتّرات الإقليمية والدولية. فالنزاعات في شرق المتوسّط حول حقول الغاز البحرية تعكس تنافساً إقليمياً بين تركيا واليونان وقبرص و"إسرائيل" ومصر. كما أن خطوط الأنابيب العابِرة للحدود، مثل خط باكو–جيهان وخط شرق المتوسّط، أصبحت نقاط تماس جيوسياسي تستقطب صراع النفوذ بين القوى الإقليمية (هنتنغتون، "النظام الدولي بعد الحرب الباردة"). وتعمل مشاريع التطوير في مجال الطاقة على إعادة تشكيل خريطة التحالفات السياسية. فالتقارب التركي–الروسي في مشروع "ترك ستريم" مثلاً يعكس شراكة تتجاوز الاقتصاد إلى التعاون الاستراتيجي. وفي المُقابِل، تُعَزّز مشاريع الرّبط الكهربائي وخطوط الغاز بين دول الخليج ومصر والأردن التعاون العربي الداخلي، وتخلق نوعاً من الأمن الطاقوي الجماعي. كما تستخدم الدول عناصر الطاقة وعائداتها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في استقرار أنظمتها السياسية وزيادة شرعيّتها. إلّا أنّ الاعتماد المُفرِط على الطاقة قد يؤدّي إلى أزَمات اقتصادية إذا ما تراجَعت الأسعار؛ وهو ما يُعرَف بـ"لَعنَة المَوارد"، كما حدَث في فنزويلا، أو خلال الأزمة الماليّة في بعض الدول النفطية (دراسات مركز كارنيغي للشرق الأوسط حول الطاقة والسياسة).

2 – بداية الإنتاج:

لم تكن "إسرائيل" دولة مُنتِجة للطاقة حتى عام 2013، عندما بدأت تُنتِج الغاز من حقل تمار البحري. وكانت قبل ذلك تعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من النفط والغاز. واستطاعت خلال فترة احتلال سيناء منذ عام 1967 حتى انسحابها النهائي من طابا في آذار/مارس 1989، استغلال حقول النفط المصرية في خليج السويس، ومَنجم فحم المغارة، استغلالاً جائراً، أدّى لخروج بعضها من الخدمة بعد نضوبها. كما تمسّكت بالحصول على إنتاج حقل «علما» طِبْقاً لمُلحَق خاص في مُعاهَدة السلام، بما يصل إلى 30 ألف برميل يومياً. وتُقَدّر بعض المصادر أن إجمالي إنتاج حقول النفط المصرية في سيناء خلال فترة الاحتلال كان يُغَطّي ما يَقرب من نصف احتياجات "إسرائيل" من الطاقة.

لكنّ قواعد لعبة الطاقة في شرق البحر المتوسّط انقلبت رأساً على عقب في العقدين الأخيرين، بعد اكتشاف "إسرائيل" حقول الغاز البحرية؛ وهو تَحَوّل استراتيجي جعَلها تَنتقل تدريجياً إلى دولة مُصَدِّرة للغاز الطبيعي. وهذا التحوّل لم يَحدث عفواً، وإنّما جاء على خلفيّة تفاعلات مجموعة عوامل ترتكز على رؤية واضحة لبناء القوّة والنفوذ الجيوسياسي، واستخدام الطاقة كوسيلة رئيسة من وسائل اندماجها إقليمياً. وتضمّنت استراتيجيّة الطاقة الإسرائيلية 6 مُقَوّمات أساسيّة، هي: (1) تكثيف عمليّات البحث والتنقيب في المناطق البحرية، و(2) تطوير بنية تحتيّة محليّة للطاقة، وأخرى إقليمية مُرتَبطة بها، و(3) وضع إطار طويل المدى لتنظيم الاستثمارات ومَعايير استغلال الحقول المُكتَشفة بحيث لا تنضب سريعاً، و (4) بناء شبكة أنابيب إقليميّة للتعاون المُتبادَل في مجال الطاقة مع الأسواق المُجاوِرة والأسواق الأوروبية، و(5) التنسيق بين السياسة الخارجية وسياسة الطاقة، و (6) تقليل الاعتماد على النفط المُستَورد.

3 – تطوّرات سياسة الطاقة في "إسرائيل":

تُمَثّل منصّات الغاز الطبيعي المسروق في البحر المتوسّط حَجَر الزاوية في قطاع الطاقة الإسرائيلي؛ فهي من أهم المَوارِد التي تعتمد عليها دولة الاحتلال في تلبية احتياجاتها من الطاقة وتصدير الغاز إلى أوروبا أو إلى دول أخرى مُجاوِرة، مثل مصر والأردن، بصفَقات تدرّ عليها مليارات الدولارات. وفي السياق كانت تَشَكّلت حالة من الفراغ الإقليمي في صناعات الطاقة العربية، تفصل بين مصالح الدول النفطيّة الغنيّة ومصالح الدول العربية الفقيرة. وقد تنبّهت "إسرائيل" إلى ذلك، فعمَدت إلى وضع استراتيجيّة لملء الفراغ الإقليمي في البنية الأساسية

للطاقة، سعياً إلى فرض واقع جديد في العلاقات الجيواقتصادية الإقليمية، بحيث تؤدّي هي فيه دور "المركز". وهي استطاعت خلال نحو عشر سنوات فقط من تاريخ بدء الإنتاج أن تحقّق النفوذ المُستَهدف داخل منطقة شرق البحر المتوسط، من خلال هندَسة علاقات أصبحت فيها الدول العربية المُحيطَة «تابعة» لها من الناحية العمليّة. فهذه مصر والأردن تعتمدان على الغاز الإسرائيلي؛ وهذه سوريا تحصل على الغاز من أذربيجان بوساطة إسرائيلية. ومن المُتَوَقّع مُستَقبَلاً، مدّ خط الأنابيب الواصل إلى حلَب عبر بقيّة الأراضي السورية إلى حيفا. وهذا لبنان لا يستطيع التنقيب عن النفط والغاز في مياهه الإقليمية من دون مُوافقَتها.

في شهر يناير/كانون الثاني 2009، تَحَوّل اقتصاد "إسرائيل" ومَكانتها الدولية بين عشيّة وضحاها بصورة انقلابيّة، عندما اكتشفَت شركة نوبل إنرجي الأميركية الغاز في حقل تمار، في شرقي البحر الأبيض المتوسّط. ويُقَدّر أنه يحتوي على 200 مليار متر مكعّب من الغاز. ويُمَثّل أكثر من نصف ما تستَهلكه دول الاتحاد الأوروبي، البالغ عددها 28 دولة، سنويًا. وبعد ذلك بعامَين، في ديسمبر/كانون الأوّل 2010، اكتشَفت الشركة نفسها حقل غاز ضخم، يُقَدّر بأنه يحتوي على 500 مليار متر مكعّب من الغاز. وهذا الحقل الثاني اسمه ليفياتان. ومن المُتَوَقّع أن تُزَوّد رواسب تمار وليفياتان "إسرائيل" بما يكفي من الغاز الطبيعي لعقود من الزمن، وتُحَوّلها إلى "دولة" مُصَدّرة للطاقة. وأدّى اكتشاف هذين الحَقليْن إلى تحوّل في مَكانتها الدولية وعلاقاتها مع مصر والأردن وتركيا واليونان وقبرص؛ إذ يستَورد الأردن منها 97% من احتياجاته من الطاقة، بتكلفة 20% من الناتج المحلّي الإجمالي. كما أدّت مَوارِد الغاز الطبيعي إلى تحسين علاقات "إسرائيل" مع اليونان، وهي دولة ذات سياسة خارجية تقليدية مؤيّدة للعرب، والتي لم تُقِم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" إلّا في عام 1990. وفي يونيو/حزيران2017، أعلَنت "إسرائيل" واليونان وقبرص أنها ستَتَعاون من أجل بناء خط أنابيب يربط بين الدول الثلاث، ويَهدف إلى توصيل الغاز إلى الاتحاد الأوروبي (مجلّة دراسات دولية، العدد 99).

كما اكتشفَت "إسرائيل" في السنوات الأخيرة بعض حقول الغاز الصغيرة في المنطقة المُمْتَدّة بين الحدود البحرية اللبنانية والقبرصية، مثل حقل كاريش القريب من الساحل اللبناني، وحقل تنين. وهي اكتشافات أدّت في نهاية الأمر إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية. وتفيد بيانات حديثة (حتى عام 2025) بأن "إسرائيل" تمتلك حالياً احتياطيًا مؤكّداً يصل إلى 1.087 تريليون متر مكعّب من الغاز الطبيعي، ويتوزّع بين الحقول المختلفة على النحو التالي: حقل تمار: نحو 307 مليار متر مكعب، حقل ليفياتان حوالي 600 مليار متر مكعب، وحقل كاريش وحقل تنين يُقَدّران بما يتراوح بين 2–3 تريليون قدَم مكعب من الغاز. ويتصدّر حقل ليفياتان قائمة الحقول

المُنْتِجة من حيث كميّة الإنتاج، حيث يصل إنتاجه السنوي في المتوسّط إلى حوالي 12 مليار متر مكعب، ويتم تصدير حوالي ثلاثة أرباع إنتاج الحقل إلى مصر والأردن، بينما يُخَصّص الرّبع من بعضها لتلبية الطلَب الداخلي. أما حقل تمار، فيبلغ إنتاجه نحو 10.3 مليار متر مكعب سنويًا. وتُستَخدم النسبة الأعظم من الإنتاج في تلبية الطلَب المحلّي، خصوصاً احتياجات محطّات توليد الكهرباء. وبدأ إنتاج الغاز الطبيعي في حقل كاريش القريب من الحدود اللبنانية في عام 2022. وفي مجالات الإنتاج وتطوير البنية التحتيّة، قامت "إسرائيل" بإنشاء منصّات بحرية لاستخراج الغاز، وشبكات أنابيب محليّة تربط الحقول بمحطّات المُعالَجة على الساحل والتوزيع الداخلي، وخطوط أنابيب للتصدير إلى كلٍ من الأردن ومصر. وتتولّى شركات إسرائيلية وأجنبية أنشطة الإنتاج والنقل والتصدير، منها شركات تعمل في مجالات التنقيب والاستخراج «UPSTREAM»، أهمّها نيوميد إنرجي، وهي أكبر شركة إسرائيلية في قطاع الغاز، وتمتلك حصصاً رئيسة في حقلي تمار وليفياتان؛ كما تؤدّي دوراً محورياً في تصدير الغاز إلى مصر والأردن. ثم تأتي شركة شيفرون الأمريكية، وقد دخلَت السوق بعد استحواذها على شركة نوبل إنرجي الأمريكية عام 2020. وتُعتَبر شيفرون حالياً المُشَغِّل الرئيس لحقلي ليفياتان وتمار، وتمتلك امتيازات كبيرة في مصر. كما تُشارِك شركة إنرجيان اليونانية، التي تَتّخذ من لندن مَقَراً لها، امتياز حقل كاريش، وتُواصِل التنقيب في مناطق أخرى هناك. وخلال الفترة منذ بدأت إنتاج الغاز الطبيعي في عام 2013 إلى الآن، أصبحت هي مُوَرّد الغاز الرئيس في منطقة شرقي البحر المتوسّط، ما أثارَ جدَلاً كبيراً بشأن مدى تَبَعِيّة كلٍ من الدولتين، مصر والأردن، لـ"إسرائيل" في إمدادات الطاقة. وقد تأكّد خلال الأسابيع الأولى من حرب غزة، ثمّ مرّة أخرى خلال حرب "إسرائيل" ضدّ إيران، أن "إسرائيل" تضع اعتبارات أمنها القومي، وسدّ احتياجاتها من الغاز، في المَقام الأوّل، حتى لو كان ذلك على حساب التصدير. ولذلك تمّ قطع ثمّ تخفيض كميّة الإمدادات إلى كلٍ من الدولتين العربيّتين خلال فترة الحرب. وهي تسعى الآن إلى التوسّع في شبَكة أنابيب الغاز الإقليمية إلى كلٍ من سوريا ولبنان، ممّا يضعها في مركز أقوى اقتصادياً في التأثير على السياسة الخارجية لهذه الدول. وحيث أن سوريا بدأت في تلقّي الغاز من أذربيجان عبر تركيا إلى حلب، فمن المُتَوَقّع مدّ هذا الخط إلى داخل "إسرائيل". كذلك، فإن الصعوبات التي تُحيط بحصول لبنان على الكهرباء والوقود من شأنها أن تفتح الباب أمامها لمَدّ لبنان بالغاز أو بالكهرباء. ولا يبدو أن الدول العربية الغنيّة بالطاقة التقليدية مُهتَمّة بإقامة بديل عربي يُنافسُها أو يقطَع الطريق عليها.

ولا تقتصر مشروعات الطاقة الإسرائيلية الإقليمية على شبَكات خطوط الأنابيب لنقل الإمدادات، كما هو الحال مع الأردن، واستخدام خطوط الأنابيب ومَعامِل الغاز المُسال كما هو الحال في مصر، وإنّما هي تَطرَح مشروعات إقليمية متعدّدة الأطراف للطاقة المتجدّدة، مثل مشروع إنتاج الطاقة الشمسيّة في الأردن، المُقتَرح أن يتم بالمُشارَكة مع الإمارات (التمويل) والأردن (الإنتاج) طِبقاً لإعلان النوايا المُوَقّع في دبي عام 2021، ويَستَهدِف توفير حوالي 200 مليون متر مكعب من المياه للأردن سنويًا من جانب "إسرائيل"، مُقابِل نقل نحو 600 ميغاوات من الكهرباء المُنتَجة من الطاقة الشمسيّة من الأردن إليها. وهناك مشروع مُماثِل مَطروحٌ إقامته في شبه جزيرة سيناء، لتوليد الطاقة الشمسيّة واستخدامها في أغراض الاستهلاك الصناعي والمنزلي في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب. (القدس العربي، 2025/9/13).

4 – "إسرائيل" ومُعاناة دول الطّوق:

بعد حرب النكسة في عام 1967 واحتلال الجولان والضفة الغربية وسيناء، ولاحقاً جنوب لبنان، وضَع كيان الاحتلال نُصبَ عَيْنَيه مَوارِد الماء ومَنابِع الأنهار، ومن ثمّ الطاقة، مثل الغاز، كأدَوات صراع استراتيجيّة لإخضاع هذه الدول. وأدرَكت "إسرائيل" مُبكِراً، بما تحتلّه من موقع جغرافي وسيطرة عسكرية، أن التحكّم بالمَوارِد الحيويّة المسروقة يُشَكّل سلاحاً لا يقلّ خطورة عن الدبّابات والطائرات لإخضاع دول الجوار. وهكذا، تحوّلت المياه والطاقة إلى مَفاتيح ضغط إقليمي تُمارِس من خلالها تل أبيب ابتزازاً مستمراً لجيرانها في الأردن، ومصر، وسوريا ولبنان؛ ناهيك عن سرقتها بشكل كامل ومُمَنهَج لجميع مَوارِد الماء والغاز من الفلسطينيين. وعملَت دولة الاحتلال على رَبط مَصالِح دول الطّوق وحاجتها للماء والطاقة فيها، بحيث يُصبِح استمرار تدفّق المَوارِد مُرتبِطاً بالرّضوخ لشروطها السياسية وإملاءاتها لتصفية القضية الفلسطينية وبناء إسرائيل الكبرى. والنّدرة المائيّة التي تُعاني منها المنطقة جعلت كلّ قَطْرَة ماء بمثابة ورَقة مُساوَمة سياسيّة. فدولة الاحتلال التي تُهَيْمِن على مَوارِد مائيّة كافية، اتّبعت سياسة تهدف إلى ضمان احتياجاتها عبر السّيطرة المُباشرة على منابع الأنهار، أو من خلال اتفاقيّات تُقَيّد خيارات جيرانها. وبعد توسيع احتلالها لجنوب سوريا وجنوب لبنان خلال المعركة الأخيرة، نجحَت بالسيطرة على مُعظَم مَوارِد المياه في مثلّث جبل الشيخ الذي تَنبع منه أنهار تُغَذّي سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، لتَمضي قُدُماً في تأمين مُستَوطِنيها من حصص المياه الأكثر وفرة في الشرق الأوسط.

أ – معاناة الأردن:

يُعَدّ الأردن من أكثر دول العالم مُعاناة من شحّ المياه، حيث تبلغ حاجته اليوميّة من المياه نحو 3 ملايين متر مكعب؛ وتشمل الاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية وغيرها. ويعتمد الأردن بشكل أساسي على حصّة محدودة من نهر الأردن ونهر اليرموك بعد احتلال فلسطين في عام 1948 وحرب 1967، حيث جَرّت "إسرائيل" مياه النهريْن لصالح مُستَوطِنيها. ومع توقيع معاهدة وادي عربة عام 1994، أصبح توزيع المياه بين الأردن و"إسرائيل" محكوماً باتفاقيّات مُلزِمة مَكّنت دولة الاحتلال، في المعاهدة ومَلاحِقها، من قَونَنة شروطها المتعلّقة بكميّات المياه التي تحصل عليها ونوعيّتها؛ بل وثَبّتت لنفسها حقوقاً في مياه أحواض لا تقع ضمن حدود الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ولا تساهم في تغذيتها.

ومع تزايد عدد السكّان واشتداد تأثيرات تغيّر المناخ، والجفاف، ومحدوديّة خيارات التزويد المائي، لجأ الأردن إلى دولة الاحتلال مُجَدّداً لزيادة حصّته المدفوعة من المياه في توقيع اتفاق في يوليو/ تموز 2021، تُزَوّد بموجبه الأخيرة المملكة بـ50 مليون متر مكعب من المياه الإضافية المُشتَراة. وتستغلّ "إسرائيل" هذه الاتفاقيّات لفَرْض شروطها السياسية، حيث تتحكّم في توقيت وكميّات المياه التي تُضخ إلى الأردن، ما يجعل عمّان رهينة لقرارات تل أبيب الاستنسابية. وقد اضطرّ الأردن في أكثر من مرّة إلى طلَب زيادة في شراء حصص مائيّة من "إسرائيل" التي كانت تُهَدّد بتعليقها في أكثر من مرّة، لتَستَخدم الأخيرة الطلَب كورَقة ابتزاز سياسي، تربطها بمواقف الأردن من ملفّات إقليمية حسّاسة، مثل الوصاية الهاشميّة على القدس، أو التنسيق الأمني، أو المتطلّبات الدبلوماسيّة.

وعلى صعيد الطاقة، وَقّعَت عمّان عام 2016 اتفاقيّة ضخمة لاستيراد الغاز من "إسرائيل" بقيمة 10 مليارات دولار، على مدى 15 عاماً، لتشغيل محطّات الكهرباء. وقد رفَع الأردنيّون شعار "غاز العدو احتلال" ضدّ اتفاقيّة الغاز التي وقّعَتها الحكومة الأردنية مع الاحتلال (وكالة رويترز). ومنَحت هذه الاتفاقية "إسرائيل" ورَقة ضغط إضافية، إذ بات معظم الكهرباء الأردنية يتم توليدها باستخدام غاز مُستَورَد مسروق من جانب دولة الاحتلال؛ ويُشير مُنتَدى الاستراتيجيّة الأردني أن حوالي 85% من الغاز المُستَهلَك في الأردن يتم استيراده من "إسرائيل"، مما يُبرِز الاعتماد الكبير على الغاز الإسرائيلي في قطاع الكهرباء. وأصبح أيّ توتّر سياسي مع "إسرائيل" يُمكِن أن يُتَرجَم فوراً إلى تهديد في ملف المياه أو الغاز، ما يجعل العلاقة غير مُتَكافئة ويُعطي "إسرائيل" القدرة على إغلاق صنابير المياه والغاز الوحيدة لمَوارِد حيويّة لا غنى عنها للأردن (عربي بوست).

ب – معاناة مصر:

يُعَدّ ملف الغاز الطبيعي قضية سيادة وطنية وجدَل سياسي داخلي وإقليمي منذ وقتٍ طويل. ففي البداية، كانت القاهرة مُصَدِّراً رئيساً للغاز في مطلع الألفية الجديدة، وكانت تُصَدّر الغاز للعدو في إطار اتفاقيّة عام 2005 عبر خليط إنتاج من حقول دلتا النيل (أبو ماضي)، شمال سيناء البحرية، وحقول البحر المتوسّط (رشيد والبرلس)، حيث تمّ تجميع هذا الغاز وضخّه في خط أنابيب العريش – عسقلان حتى عام 2012 نحو كيان الاحتلال، بأسعار زهيدة، قبل أن يتعرّض هذا الخط لتفجير من قِبَل مُقاوِمين في سيناء مرّات عديدة، ويُلغى الاتفاق بعد ثورة 2011. لكن بعد عام 2013 وإضرابات الانقلاب على النظام، وتَفاقُم الأزمة الاقتصادية، وجدَت مصر نفسها أمام أزمة طاقة خانقة دفعَتها إلى التفكير في استيراد الغاز. وفي هذا السياق، برزَت "إسرائيل" كلاعب جديد/قديم في مُعادَلة الطاقة المصرية، ولكن هذه المرّة من موقع قوّة، حيث أصبحت هي المُصَدّر ومصر المُستَورِدة. وفي عام 2018، وقّعَت القاهرة اتفاقاً مع كيان الاحتلال لاستيراد الغاز بقيمة 15 مليار دولار على مدى عشر سنوات. وهذه الاتفاقيّة، التي وَصَفَتها "إسرائيل" بأنها "صفقة القرن في مجال الطاقة"، أثارَت جدَلاً واسعاً ورفضاً شعبياً. لكن الحكومة المصرية برّرت الصفقة بأنها خطوة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتسييل الغاز وإعادة تصديره إلى أوروبا؛ ورأى مُعارِضوها فيها شكلاً من أشكال التبعيّة الاقتصادية وربط مستقبل الطاقة المصري بقرار سياسي إسرائيلي. والأخطَر من ذلك أن هذه الصفقة جاءت في سياق سياسي مُتَوَتّر خلال الحرب على غزة، وتَوَتّر ملفّات غزة وسيناء، ما جعَل الغاز جزءاً من شبكة علاقات استراتيجيّة أوسع. ومن الناحية الدعائيّة، لم تتردّد تل أبيب في الترويج لنفسها كـ"مُنقِذ" لمصر من أزمات الطاقة؛ وهو خطاب يُظهِر مصر في موقف ضعف وكأنها تعتمد على عدوّ الأمس.

ومع ذلك، ظلّت الحكومة متمسّكة بالاتفاقيّة باعتبارها ضرورة استراتيجيّة؛ بل وقرّرت عقد اتفاقيّة استيراد جديدة للغاز من "إسرائيل" في أغسطس/آب 2025، على وقْع حرب الإبادة في غزة، وصفَتها بأنها "من أكبر العقود الإقليمية في قطاع الطاقة." ونصّ اتفاق الغاز الجديد على توريد 130 مليار متر مكعب من الغاز لمصر حتى عام 2040 بقيمة تصل إلى 35 مليار دولار؛ لكن الذي حدَث بعد نحو أسبوعين هو أن بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أصدَر بشكل مفاجئ تعليمات بعدم تنفيذ الاتفاقيّة، مُتذرّعًا بانتهاك القاهرة لمعاهدة كامب ديفيد عبر حفر أنفاق لتخزين السلاح في منطقة سيناء. والآن، أصبحت "إسرائيل" تُمسِك بخيوط هامّة في شبكة الأمن القومي المصري، وتستطيع أن تبتزّ القاهرة، بشكل مُباشر وغير مُباشر، عبر التحكّم في تدفّقات الغاز أو

شروط التصدير كلّما أرادت ذلك. وهذا النفوذ يتقاطع مع ملفّات أخرى حسّاسة، مثل التعاون الأمني في سيناء، أو الترتيبات بشأن إدارة غزة ومستقبل القطاع الذي يتعرّض لحرب إبادة هي الأفظع في التاريخ البشري، ما يجعل "إسرائيل" في موقع يُمَكّنها من مُمارَسة ضغوط مُتَشابِكة على الدولة العربية الأكبر. ولا يُمكِن الحديث عن تحكّم "إسرائيل" بشكل مُباشر أو غير مُباشر في مَوارِد الأمن القومي لمصر من دون الحديث أيضاً عن نهر النيل؛ حيث ترى "إسرائيل" في هذا النهر مسألة أمن قومي بامتياز ومحلّ أطماع قديم جديد. فمنذ عقود، سعَت إلى اختراق دول المنبع، مثل إثيوبيا، عبر البعَثات الزراعية، المشروعات التنموية، والتعاون الاستخباراتي. والهَدَف المُعلَن في الظاهر هو "المُساعَدة التنمويّة"؛ أما الخفي، فهو الضغط على مصر عبر التحكّم في حصّتها التاريخية من المياه. ويتحدّث العديد من الدراسات أن "إسرائيل" خطّطت منذ وقتٍ طويلٍ مع إثيوبيا وأوغندا لبناء سلسلة سدود يُمكِن أن تقلّص تدفّقات المياه باتجاه السودان ومصر بمليارات الأمتار المكعّبة سنوياً.

وتَذكُر دراسة نُشِرَت في عام 2023 عن مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، أن تل أبيب لم تكتفِ بالتشجيع السياسي، بل شاركت عبر شركاتها في مشروعات الريّ والطاقة والبنية التحتيّة داخل إثيوبيا. وهنا يَظهَر البُعد الأخطَر: "إسرائيل" لا ترى في سدّ النهضة مجرّد مشروع تنموي إفريقي، بل أداة لفَرض حصار استراتيجي على مصر. وتحدّثت الدراسة عن تقارير مصرية منذ التسعينيات حَذّرت من خطط إسرائيلية لحرمان مصر من 20–30٪ من حصّتها في مياه النيل، وهو ما يُهَدّد الأمن الغذائي، ويزيد من الأزمات الاجتماعية، ويُضعِف البلاد وأمنها القومي، ويعيد تشكيل التوازنات الإقليمية لصالح تل أبيب. وكشفَت هذه الدراسة أن الخطاب الإثيوبي في ملف السد لا يخلو من بُعدٍ "ميثولوجي" شبيه بالخطاب الصهيوني. فالسّلطات هناك تربط مشروع النهضة بخطاب تحرّري ضدّ "الهيمَنة المصرية"، وتُقَدّمه كرمز وطني للسيادة.

ج – مُعاناة سوريا:

منذ قيام الدولة العبرية عام 1948، كانت سوريا على خط المُواجَهة المُباشِر مع "إسرائيل"، ليس فقط عسكرياً، بل أيضاً مائياً. فموقع سوريا الجغرافي جعَلها لاعباً رئيساً في امتلاك منابع الأنهار التي تصب في نهر الأردن، وخاصّة روافد الحاصباني وبانياس واليرموك واللدان. ويُشَكّل جبل الشيخ، الذي يوصَف بـ"عين الشرق"، خزّاناً مائياً ضخماً يغذّي هذه الأنهار، ما جعَله هدَفاً استراتيجياً لـ"إسرائيل" تمّ احتلاله في نهاية المطاف. فمنذ حرب 1967، احتلّت "إسرائيل" هضبة الجولان، لتكسَب بذلك موقعاً جغرافياً يتيح لها السيطرة على منابع المياه الرئيسة؛

وبالتالي حُرِمَ السوريون من الاستفادة من جزء كبير من مَوارِدهم المائية، بينما حَوّلت "إسرائيل" هذه المَوارِد لدعم الزراعة والاستيطان والسياحة في شمال فلسطين والجليل. ورغم أن المفاوضات في التسعينيات حاوَلت إعادة الجولان مُقابِل ترتيبات مائيّة وأمنيّة، إلّا أنها انهارت، لتبقى المياه أداة ابتزاز دائمة.

ومع اندلاع الحرب السورية المُمتَدّة منذ 2011، وصولاً إلى ما بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأوّل 2024، أصبح الموقف أكثر تعقيداً. وسوريا اليوم فقَدت السيطرة على الجولان وجبل الشيخ، وكذلك القدرة على إدارة ملف المياه إقليمياً (عربي بوست).

توسّعت دولة الاحتلال في جنوبي وغربي سوريا، وشرَعت في استغلال مَوارِد المنطقة المائية والزراعية بشكل أكبر. هذا الوضع يضع سوريا في موقف ضعف مُرَكّب: خسارة الأرض والمياه معاً، وتحوّل المَورِد المائي الأساسي إلى ورَقة تفاوضية مؤجّلة يُمكِن أن تستخدمها تل أبيب في أيّ تسوية سياسية مستقبلية.

في الوقت نفسه، لا تُخفي "إسرائيل" أطماعها في منطقة حوض اليرموك الاستراتيجيّة؛ وهي منطقة تُشَكّل شريطاً حدودياً مع الجولان، تمتدّ مسافة 80 كيلومتراً، وتدخل في إطارها أجزاء من ريفي درعا الغربي والشمالي، وأجزاء من أرياف القنيطرة، وهي منطقة غنيّة بالمياه والينابيع والسدود (مثل سد الوحدة المُشتَرك بين الأردن وسوريا). وقد توغّلت قوّات الاحتلال مرّات عديدة، وسط تحذيرات من سيطرتها على هذه المنطقة التي تُشَكّل نقطة حيويّة للأمن المائي في سوريا والأردن، وتوفّر مياه الشرب لملايين السكّان في درعا والسويداء وشمال الأردن.

د – معاناة لبنان:

إذا كان ملفّ الجولان هو العقدة السورية، فإن نهر الليطاني هو العقدة اللبنانية. فهذا النهر، الأطول في لبنان، ظلّ منذ الخمسينيّات مطمَعاً إسرائيلياً، لأنه يمكن أن يمدّ "إسرائيل" بما يُقارِب مليار متر مكعب من المياه سنوياً. ورغم أن النهر يجري بالكامل داخل الأراضي اللبنانية، إلّا أن "إسرائيل" لم تتوقّف عن وضعه في حساباتها التلموديّة الاستراتيجيّة.

في العام 1978، شَنّ الاحتلال الإسرائيلي "عملية الليطاني"، وهي حملة عسكرية كان هدفُها المعلَن إبعاد قوّات منظّمة التحرير الفلسطينية إلى شماله؛ لكن الهدف المَخفي كان السيطرة على مياه هذا النهر. وبعد اجتياح لبنان عام 1982، سيطَرت "إسرائيل" جزئياً على مناطق جنوبية قريبة من حوض الليطاني، وتردّدت تقارير عن استغلال مياهه وتجييرها لصالح المستوطنات الإسرائيلية. وحتى بعد الانسحاب عام 2000، بقِيت "إسرائيل" تُلَوّح بأن لبنان "يَهدر" مياه النهر، وأنها قد تضطر للتدخّل إذا ما تعرّض أمنها المائي للخطَر. ومع أن القرار

1701 بعد حرب 2006 أعاد رسم خطوط التماس، إلّا أن الليطاني ظلّ في قلب الأطماع الإسرائيلية (عربي بوست). وهذا كلّه يحصل في حين يُعاني لبنان من أزمة مائيّة داخلية حادّة وسوء إدارة للمَوارد، ما يجعل التهديد الإسرائيلي أكثر خطورة. فبدَلاً من أن يكون النهر ورَقة قوّة للبنان، تحوّل إلى مصدَر قلَق دائم. والأمر لا يتوقّف عند الليطاني؛ فالمياه الجوفيّة في الجنوب، إلى جانب روافد نهر الحاصباني التي تنبع من لبنان وتتدفّق جنوباً، كلّها تدخل في حسابات "إسرائيل". وهكذا يجد لبنان نفسه، مثل سواه، أمام مُعادَلة مَريرة: مَواردُه الطبيعية التي يُفتَرض أن تكون عنصر سيادة، تحوّلت إلى أدوات ابتزاز بيَد خصم لا يتردّد في استخدامها عند الحاجة.

وفي الحالتين السورية واللبنانية، تبدو "إسرائيل" وكأنها تُمسِك بيَدها صمّام المياه. الجولان والشيخ واليرموك بالنسبة لسوريا، والليطاني والحاصباني بالنسبة للبنان، كلّها أوراق جيوسياسية لا تقلّ قيمة عن قواعد عسكرية. والسيطرة الفعلية في سوريا، والتهديد المُستَمر في لبنان، يجعل من هذه المَوارِد جزءاً من مُعادَلة الرّدع والابتزاز.

5 – خاتمة:

تُعتبَر منطقة الشرق الأوسط مصدراً مهماً لمَوارِد الطاقة الطبيعية، حيث تضم أكبر احتياطيّات النفط الخام والغاز الطبيعي على مستوى العالم. وفي السياق، نجَحت "إسرائيل"، بغطاء أميركي كامل، ببناء شبكة ضغط استراتيجيّة تقوم على تفكيك الجغرافيا العربية والإسلامية وتركيبها مُجَدّداً على أساس مذهبي، طائفي، عِرقي وإثني، من أجل إنتاج دول وكيانات اجتماعية هشّة، مُرتبِطة بأحلاف أمنيّة وعسكريّة مع "إسرائيل"، وتابعة اقتصادياً لمركز الرأسمالية العالمية في واشنطن.

إنّ الأطروحة السياسية الجديدة الأميركية ـ الإسرائيلية تستهدف إلغاء مبدأ «الأرض مُقابِل السلام» التي أقَرّتها قمّة بيروت في آذار 2002. والمشروع الاستعماري البديل يقوم على منع أيّ تهديد لوجود "إسرائيل" لقرن قادم، ويعتمد على فرض «التطبيع والسلام مُقابِل الأمن»، أي نزع سلاح الجيوش العربية وتدميرها، كما حصل في سوريا والعراق. وفي الجبهة اللبنانية، تستمرّ التهديدات الأميركية للبنان، حيث يرى المبعوث توماس برّاك وجوب نزع سلاح المقاومة اللبنانية قبل انسحاب "إسرائيل" من الأراضي اللبنانية ووقف انتهاك سيادته، جواً وبراً وبحراً. وعند تَتَبّع مسار الملفّات في الأردن ومصر وسوريا ولبنان، يُمكِن القول إن "إسرائيل" نجحت في بناء شبكة ضغط استراتيجيّة مُتَكامِلة، تقوم على ربط الأمن القومي لهذه الدول بمَفاتيح تتحكّم بها هي: المياه والغاز والكهرباء، تُستَخدَم عند الحاجة كوسائل للضغط والابتزاز السياسي بوَجه الجميع (عربي بوست، 16/09/2025).